وكان مجلس الأمن قد تبنى، يوم ٧/٢٠، قراراً إجرائياً تقدمت به كل من إيرلندا وإسبانيا واليابان، تضمّن دعوة إلى وقف إطلاق النار، خلال مهلة لا تتعدى ٤٨ ساعة. كما تضمن دعوة لمساندة سيادة لبنان وسلامة أراضيه، ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقرير، خلال ٤٨ ساعة، عن مدى تنفيذ القرار. وقد ردت منظمة التحرير على دعوة مجلس الأمن برسالة جاء فيها: «أن منظمة التحرير الفلسطينية تكرر احترامها قرار مجلس الأمن، لفترة أخرى من الزمن، مذكرين أن العدو ما زال يقوم بعملياته العسكرية، براً وبحراً وجواً، في صورة متواصلة» (**السفير**، ١٩٨١/٧/٢٣).

وفي يوم ٧/٢٤، توقف إطلاق النار فعلاً، وجاءت الموافقة الاسرائيلية على ذلك، من خلال بيان تلاه المبعوث الأميركي إلى المنطقة فيليب حبيب، جاء فيه: «اعتباراً من الواحدة والنصف ظهر اليوم، الموافق ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١، ستتوقف كل الأعمال العدائية بين الأراضي اللبنانية والاسرائيلية وفي أي من الاتجاهين». بينما جاءت الموافقة الفلسطينية من خلال بيان، للقيادة المشتركة، أُبلغ للأمين العام للأمم المتحدة. ولقائد قوات الطوارىء الدُولية في لبنان، الجنرال وليم كالاهان، «وأكدت المصادر أن عرفات، الذي ترأس اجتماعاً أمس للقيادة المشتركة، أبلغ أيضاً أن وقف إطلاق النار مشروط بوقف العمليات العسكرية الاسرائيلية، المباشرة وغير المباشرة عبر سعد حداد» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٥).

وقد أوضح عرفات في مؤتمر صحافي له، يوم ٧/٢٥، أن «وقف إطلاق النار لا يعني السلام، في منطقة الشرق الأوسط، لأن السلام لا يكون من دون حل عادل ودائم، يأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني كاملة»، كما أكد أن العمليات الفلسطينية، في الأرض المحتلة، لن تتأثر بوقف إطلاق النار، من قريب أو بعيد، وقال أنه يعتبر تحليق الطيران الاسرائيلي فوق قواعد المقاومة ونقاط تمركزها، عملاً عدوانياً سوف يرد عليه بالطريقة الملائمة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٧/٢٦).

وفي رسالة إلى القوات المشتركة قال عرفات، «لقد خضتم حرب رمضان الفلسطينية ــ الاسرائيلية، بكفاءة عالية، لتُعيدوا لأمتنا العربية حقوقها وكبرياءها... لقد عَبَرْنا معاً، بسفينة الثورة، هذا الأتون الملتهب الذي راهن عليه الأعداء كثيراً. وفي ظنهم أنها ستكون الضربة الأخيرة في حربهم الفاشلة ضد الثورة الفلسطينية، والشعبين اللبناني والفلسطيني والأمة العربية... لقد استطعتم أن تُذلّوا الغطرسة، والعنجهية الصهيونية التي ما كان لها أن تبلغ هذا الحد، من الدموية والارهاب، لولا ترسانة السلاح الأميركي الضخمة التي وُضِعت بين يدي هذه الطغمة العسكرية المجنونة المغامرة»، (**المصدر نفسه**).

وقد خرقت الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة الاجماع الفلسطيني، حول وقف إطلاق النار، فأصدرت بياناً قالت فيه: «اننا نعلن استمرارنا في محاربة العدو الصهيوني، بكل ما نملك من طاقات وإمكانات. وعبر الجبهات العربية كلها». فرد مصدر إعلامي مسؤول في الثورة الفلسطينية على هذا البيان، بالتأكيد على أن وقف إطلاق النار جاء بموافقة ومشاركة كل فصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وطالب الجبهة «بتقدير روح الالتزام التي تحكم تصرفاتنا داخل ساحتنا الفلسطينية ــ اللبنانية المشتركة» (**وفا**، ١٩٨١/٧/٢٦).

غير أن هذا الإشكال ما لبث أن حُلّ، يوم ٧/٢٧، في اجتماعين: أولهما، صباحي عقدته قيادة الثورة الفلسطينية، بمشاركة محسن إبراهيم، والثاني، مسائي التقى عرفات خلاله أحمد جبريل، بحضور إبراهيم، حيث صرح الأخير بعده قائلاً: «ان نتيجة الاجتماع أتت تؤكد الوحدة الكاملة في موقف الثورة الفلسطينية، بكل فصائلها، على الصعيدين العسكري والسياسي، بمواجهة الظروف الراهنة ومخططات العدو الصهيوني، مما يجعلنا واثقين من سقوط كل رهان من قِبَلِ العدو، على خلافات في الساحة الفلسطينية والوطنية عموماً» (**السفير**، ١٩٨١/٧/٢٨).

وفي اليوم نفسه عقدت اللجنة المركزية لحركة «فتح» اجتماعاً، برئاسة عرفات، «لبحث التطورات الأخيرة ومتابعة نتائج المعارك المشرِّفة التي